مدير مكتب البنك الدولي في اليمن وائل زقوت لـ« الثورة »:

هناك خطة متفق عليها لاستيعاب تمويلات المانحين

محمد راجح

نفى المدير القطري لمكتب البنك الدولي في اليمن وائل زقوت وجود أي ركودٍ في عملية استيعاب تمويلات المانحين ، مؤكداً أن هناك خطة متفق عليها لاستيعاب تمويلات المانحين.

وقال لـ (الثورة): إن التعهدات التمويلية للمانحين وشركاء اليمن في التنمية صحيح انها تسير بشكل بطيئ لكنها بوتيرة عاليه وفعالة

وأضاف : نمر حاليا في مرحلة إعداد المشاريع وإجراءات تجهيزها ، هناك 8 مليارات تم التعهد بها ومن غير المعقول استيعابها في ظرف وجيز ، إذا أردت أن تنفذ مشروع طريق مثلا يستلزم الأمر من عامين إلى ثلاثة.

واشار الى ان الوضع الحالي في اليمن يتطلب دراسة المعارف والمدارك من دول مرت بتحولات ومرحلة انتقالية، مثل التجارب التي مرت بها كل من جنوب افريقيا والهند وغيرهما والتطرق للسلبيات والايجابيات لهذه التجارب.

لافتاً الى ان الحوار الوطني مهم جدا لتحديد مستقبل اليمن بالاتجاه الذي يتلاءم مع بيئة البلاد.

وقال: هناك الكثير من الدول مرت بمراحل تغيير من المركزية إلى اللامركزية وعملت في الكثير من هذه الدول مثل اندونيسيا والفلبين وجورجيا.

وأكد زقوت أن التحول من المركزية إلى اللامركزية عملية مهمة يلمسها المواطن العادي في تسهيل وصول الخدمات التنموية.

وأضاف : يجب أن تكون السلطات المحلية قريبة من الشعب لتسهيل تلبية احتياجات الناس .

مشدداً على أن التحدي الرئيسي خلال الفترة الانتقالية يكمن في تحسين الخدمات الأساسية وإنعاش الاقتصاد وبناء مؤسسات حديثة .

ويؤكد البنك الدولي أن جهود اليمن للتغلب على الآثار الاجتماعية والاقتصادية قصيرة الاجل اللازمة والعودة الى مسار التنمية المستدامة سوف تتطلب دعما من الشركاء الاقليميين والدوليين

ويرى البنك أهمية إجراء المزيد من الإصلاحات اللازمة في اليمن لتحسين نظام الإدارة و تطبيق القوانين الضريبية وتعزيز الجهات الايرادية ومصلحة الجمارك بشكل كبير وشفافية تنفيذ الميزانية دون تدخلات اجتهادية وإقامة آليات فعالة للرقابة الداخلية تعتبر جوانب رئيسية ينبغي التركيز عليها خلال الفترة القادمة.

ويؤكد ان خلق فرص عمل وزيادة الدخل المعيشي لليمنيين العاطلين يعتبر امرا اساسيا خلال الفترة الانتقالية والفترة التي تليها ، حيث ينبغي ان تركز الاصلاحات على التدابير التي من شأنها خلق فرص اقتصادية وتعزز القدرة على المنافسة وتسهل الاستثمارات المربحة .

ويشير إلى أن الإنهاء التدريجي لسياسة الدعم غير المستهدف لقطاع الطاقة سوف يساعد على القضاء على الانحرافات الاقتصادية المتغلغلة والتي تعيق النمو وتحرر الموارد العامة لاستثمارها بصورة مثمرة في المشاريع العامة.

ويشدد على ان السريع يتطلب بعض الوقت للتخطيط وتحقيق النتائج لكن ينبغي بموازاة ذلك ان تكون الإصلاحات المطلوبة أكثر سهولة لتنفيذها من خلال توفير موارد كبيرة والدعم على المدى القصير.

ويؤكد البنك الدولي ان إستراتيجية النمو المستدام في اليمن تتطلب تسريع تنمية القطاع الخاص .

ويوضح أن ذلك يمكن ان يتم من خلال تحسين مناخ الأعمال التجارية والاستثمار ومراجعة الأطر التنظيمية وغيرها من الوسائل وخاصة فيما يتعلق بالخدمات .

وطبقاً لخبراء اقتصاد فإن المجتمع الدولي مطالب بالوفاء بالتزاماته تجاه اليمن وتحمل مسئولياته بدعم الاقتصاد اليمني والقيام بشكل فوري بتقديم التمويلات اللازمة للمشاريع التنموية التي أقرتها الحكومة.

محذرين من تفاقم الأزمة الاقتصادية بتبعاتها وتأثيراتها السلبية المتعددة إذا لم يتفاعل المجتمع الدولي وشركاء التنمية مع احتياجات اليمن الاقتصادية والتنموية وانعكاس وعودهم وتعهداتهم الى مشاريع تنموية على ارض الواقع.

ويواجه الاقتصاد الوطني سلسلة من الأزمات المتوالية والتحديات الطارئة التي أدت لتفاقم ظاهرة الفقر وانعدام الأمن الغذائي و العديد من التحديات الأخرى أهمها الاعتداءات المتكررة على أنابيب النفط والغاز الموارد وشحة الموارد وارتفاع معدل النمو السكاني،ومحدودية الخدمات الأساسية.

ونظراً لمحدودية الإمكانات واتساع نطاق الصعوبات والتحديات، قامت الحكومة بتحديد الأولويات العاجلة للعمل خلال المرحلة الانتقالية. ومع ذلك، فإن المعالجات الآنية على أهميتها تظل قاصرة وتحتاج إلى تدعيمها بسياسات وبرامج أخرى أطول أمداً ولما من شأنه تهيئة الظروف المواتية لحفز النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل والحد من البطالة والتخفيف من الفقر.

وتتطلب الفترة الراهنة تنشيط النمو الاقتصادي للحد من البطالة من خلال حزمة من السياسات والبرامج الرامية لتهيئة الظروف الملائمة لحفز نمو القطاعات الإنتاجية .

93.1 مليار ريال قيمة إنتاج اليمن من الأسماك والأحياء البحرية في 2012م

منصور شايع

بلغ إجمالي قيمة انتاج اليمن من الأسماك والأحياء البحرية خلال العام الماضي 93 مليارا و104 ملايين ريال ارتفاعا من حوالي 93 مليارا و71 مليونا في العام 2011م، بزيادة تبلغ 33 مليون ريال وبمعدل نمو سنوي 0.03%.

وأوضحت بيانات حديثة حصلت عليها «الثورة» أن كمية إنتاج اليمن من الأسماك والأحياء البحرية 173 ألفا و160 طنا خلال العام الماضي، ارتفاعا من حوالي 157 ألفا و261 طناً خلال العام السابق 2011م مسجلة زيادة وصلت إلى 15 ألفا و899 طنا، وبمعدل نمو سنوي بلغ 10.1%.

وبحسب البيانات فإن معدل التغيير السنوي في قيمة إنتاج الأسماك والأحياء البحرية بلغ في المتوسط خلال الأعوام 1990م - 2012م حوالي 23.1 % بالأسعار الجارية. حيث بلغ قيمة الأسماك والأحياء البحرية في العام 1990م سنة الأساس حوالي 966 مليون ريال حتى بلغت في عام 2010م حوالي 93 مليارا و38 مليون ريال.

وأشارت المعلومات إلى أن متوسط نمو كمية إنتاج اليمن من مختلف أنواع الاسماك والأحياء البحرية بلغ خلال الأعوام 1990م - 2012م حوالي 3.7%. حيث بلغ إجمالي الإنتاج خلال العام 1990م سنة الأساس نحو 77 ألفا و91 طناً، لتصل في العام 2010م إلى 163 ألفا و861 طنا.

مليون دولار تكلفة المشاريع الممولة من شركة توتال بحضرموت

سيئون/سبأ

أقرت لجنة التنمية المستدامة للمشاريع المدعومة من شركة توتال يمن للاستكشاف والانتاج بحضرموت ميزانية المشاريع المدعومة من الشركة للعام الجاري بمبلغ مليون دولار.

وناقشت اللجنة في اجتماعها أمس برئاسة وكيل محافظة حضرموت لشئون الوادي والصحراء سالم سعيد المنهالي رئيس اللجنة وبحضور مدير عام الشركة حاتم نسيبة، التقرير التقييمي المقدم عن مشاريع العام 2012م ومقترح مشاريع العام الجاري والقضايا المحالة للجنة للنظر فيها وإتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

وشددت اللجنة على ضرورة الالتزام بالميزانيات المحددة للمشاريع المقدمة وفق الدراسات الفنية المعدة لها، وكذا عقد ورش عمل تقييميه لبرامج التنمية ولقاء نصف سنوي للوقوف أمام مستوى تنفيذ المشاريع.

في الاجتماع أشاد وكيل المحافظة لشئون الوادي والصحراء بالدعم الذي تقدمه شركة توتال للمجتمع المحلي.

وأكد أهمية أن تتضمن المشاريع المقترحة بعدا تنمويا وتنطلق في اتجاهاتها من خطة العام الرابع للتنمية، داعيا إلى تسخير مخصصات التنمية المحلية لمشاريع مستدامة.

في الاحتفال باليوم العالمي للمياه بتعز

رزاز: استمرار استنزاف المياه عشوائيا سيحدث كوارث إنسانية

سلطان مغلس

حذر وزير المياه والبيئة المهندس عبده رزاز صالح من خطورة الاستمرار في استنزاف المياه بصورة عشوائية دون معالجات سريعة للحد من الاستهلاك غير الرشيد للمورد خاصة مع التزايد السكاني وقلة الأمطار وعدم الاستفادة من مياه الأمطار ، وقال وزير المياه في الاحتفال الذي أقامه فرعا الهيئة العامة للموارد المائية مكتب (تعز -إب) أمس بالمركز الثقافي بمدينة تعز بحضور وزير الزراعة والري المهندس فريد مجور أن الأمن والاستقرار والاستثمار والتنمية في البلد مرهون بتوفر مياه كافية ، لافتا إلى أن المياه المتوفرة يتم استنزافها بطريقة تهدد مستقبل الأجيال ما لم يتم إجراء المعالجات الضرورية والصارمة ، وقال: إذا استمر الوضع على ذلك فإننا سنصحوا على وضع طارد للسكان وعلى كوارث إنسانية صحية وبيئية وحروب أهلية ،لافتا إلى ظهور نزاعات في بعض المناطق اليمنية تصل لحد الاقتتال عن المورد المائي ، وأوضح وزير المياه والبيئة أن التعامل مع قضية المياه بنوع من الفتور سيضاعف المشكلة أكثر وستفرض على الوطن أعباء كبيرة مستقبلا في نفقات لتحلية المياه ، مبينا أن الحل الأنسب لتلك المشكلات الاتجاه نحو مشاريع تحلية مياه البحر وأن الخطوات التنفيذية لتنفيذ المشروع بمحافظة تعز ستبدأ العام الجاري.

هائل : مشروع التحلية الخيار الأمثل لمعالجة مشكلة المياه بتعز

من جانبه قال محافظ تعز رئيس المجلس المحلي شوقي أحمد هائل بأن قضية المياه أصبحت المشكلة الأبرز لدى مختلف الشعوب والمجتمعات ، منوها أن قيادة السلطة المحلية وضعت قضية المياه على رأس اهتماماتها وأجندتها التنموية واتخذت العديد من الإجراءات والسياسات وتنظيم توزيع المياه والتي استطاعت أن تخفف بصورة نسبية من حدة الأزمة وآثارها المجتمعية ، وأضاف: يجب أن تعمل جميع الجهات بالدفع قدما نحو المعالجات الجذرية والإستراتيجية للمشكلة وتسريع الإجراءات ببدء تنفيذ مشروع تحلية مياه البحر ، مبينا أن العمل بمشروع التحلية يسير بوتيرة عالية وتقدم ملموس كونه الخيار الأمثل والأقدر على معالجة مشكلة المياه بمحافظة تعز.

هنت تعود للاستثمار في قطاع النفط باليمن

قاسم الشاوش

بحث وزير النفط والمعادن أحمد عبدالله دارس خلال لقائه أمس بصنعاء نائب رئيس شركة هنت البترولية الأميركية لقطاع الشرق الأوسط كريم أبوحمد، والسيد نيل جج نائب رئيس الشركة لشئون الأستكشاف والوفد المرافق لهما الدي يزور بلادنا حاليا عددا من المجالات أهمها الاطلاع على الفرص الاستثمارية المتاحة في مجال استكشاف وإنتاج البترول باليمن.

وفي اللقاء رحب وزير النفط والمعادن بوفد شركة هنت، مؤكدا استعداد الوزارة وهيئة استكشاف وانتاج النفط تقديم كافة التسهيلات الممكنة للشركة بما يمكنها من الاطلاع على الفرص الاستثمارية.. مشيرا إلى أن مستقبل النفط في اليمن قطاع واعد بالخير خاصة وأن اليمن تمر بمرحلة تاريخية ومنعطف هام وهو انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي يعول عليه خروج البلاد إلى بر الأمان.

إلى ذلك أبدى وفد شركة هنت رغبة الشركة الكاملة الاستثمار بقطاع النفط في اليمن، مشيدا بجهود الوزارة والهيئة على كافة التسهيلات والإعداد والعرض الجيد للمعلومات المتعلقة بالفرص الاستثمارية المتاحة في اليمن في هذا القطاع وبشكل مهني.

موجة التضخم قفزت خلال العامين الماضيين

الباحثة أروى البعداني: أسعار السلع الغذائية تأثرت سلباً بالأحداث السياسية

أحمد الطيار

شهدت الأسواق المحلية خلال الفترة 2011-2012م موجة جديدة من التضخم في أسعار السلع الغذائية انعكست سلبياتها على المواطنين خاصة الفقراء ومحدودي الدخل .

وبينت الباحثة الاقتصادية اروى احمد البعداني من مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية أن أسعار السلع الأساسية سجلت معدلات تضخم مرتفعة نتيجة الاحتجاجات التي اندلعت في البلاد في فبراير 2011م ،إذ سجل اعلى معدل للتضخم في أغسطس ووصل إلى 21.03% مقارنة بـ12.87% يناير في نفس العام.مؤكدة أن المؤشرات للعامين الماضيين تظهر حساسية أسعار السلع الغذائية وتأثرها بالأحداث السياسية في اليمن.

ويعزي هذا الارتفاع في المعدل العام للتضخم بصورة رئيسية إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية حيث سجل بداية العام 9.64% ليصل إلى اقصى معدل في أغسطس بنحو 16.39%.

وقالت: أن أسعار الحبوب ومشتقاتها شهدت ارتفاعا من 6.07% في يناير 2011م إلى 15.90% في أغسطس ،كماسجلت أسعار اللحوم ارتفاعا هي الأخرى من 6.81 % إلى 11.71 % خلال نفس الفترة .

وعلى نفس الصعيد واصلت أسعار الأسماك ارتفاعها إلى 21.55% في أغسطس مقارنة بـ9.68% في يناير وسجلت أسعار الألبان ومشتقاتها اعلى ارتفاع لها من 3.09% في يناير 2012م إلى 17.99% في أغسطس ،وشهدت أسعار الفواكه الطازجة والمجففة ارتفاعا حادا من 7.23% في يناير إلى 39.86% نتيجة للارتفاع في تكاليف الإنتاج والنقل حيث ارتفعت أسعار الكهرباء والغاز والوقود إلى 38.06% ليستقر المعدل على 19.66%.

وأشارت الباحثة إلى أن أسعار السلع الغذائية الأساسية استمرت في الارتفاع حتى بداية يناير 2012م لتصل إلى اقصى معدل لها بنحو 22.26% ليبدأ بالتراجع في فبراير حيث قدر التضخم بنحو 17.33% ليصل إلى ادنى معدل له في مايو بنحو 11.24%.

وقد سجلت أسعار الغذاء تراجعا من 22.52% في يناير 2012م إلى 10.53 % في مايو نتيجة لتراجع أسعار الحبوب ومشتقاته من 14.53% في يناير إلى 2.50% في مايو ،وأسعار اللحوم من 16.10% إلى 13.32 % .

وارتفعت أسعار الأسماك من 8.22% إلى 11.11% ولكنها سجلت ارتفاعا اقل من ارتفاعها عام 2011م.

وتراجعت أيضا أسعار الألبان ومشتقاتها من 22.20% إلى 17.82% كما تراجعت أسعار الفاكهة الطازجة والمجففة من 36.94% إلى 21.42% وشهدت أسعار الخضروات الطازجة والمجففة تراجعا كبيرا من 60.46% إلى 20.41%.

بـتكلفة 27.4 مليار ريال

اعتماد 910 مشاريع لذمار

رشاد الجمالي

بلغ إجمالي عدد المشاريع المعتمدة في البرنامج الاستثماري المركزي الاستثماري للعام الحالي 2013م بمحافظة ذمار 910 مشاريع بتكلفة إجمالية 27 مليارا و381 مليونا و620 ألف ريال.

وأوضح تقرير رسمي أن إجمالي عدد المشاريع المركزية المدرجة في البرنامج الاستثماري لعام 2013م بلغ 465 مشروعاً بتكلفة ثلاثة وعشرين ملياراً وسبعمائة وستة وأربعين مليوناً وستمائة وسبعة وثمانين ألف ريال.

كما بلغ إجمالي عدد المشاريع المعتمدة في البرنامج الاستثماري الحالي للعام المالي الحالي 451 مشروعاً بمخصص إجمالي ثلاثة مليارات وستمائة وأربعة وثلاثين مليوناً وثلاثة وثلاثين ألف ريال.

وبين التقرير أن إجمالي عدد المشاريع المرحلة من سنوات سابقة ضمن البرنامج الاستثماري المركزي للعام الحالي 2013م 446 مشروعاً بإجمالي مخصص واحد وعشرين ملياراً وأربعمائة وواحد وثلاثين مليونا ومائة وثلاثة وستين ألف ريال و19 مشروعاً جديداً بإجمالي مليارين وثلاثمائة وخمسة عشر مليونا وخمسمائة وأربعة وعشرين ألف ريال.

فيما بلغ عدد المشاريع في موازنة البرنامج الاستثماري المحلي للعام المالي 2013م قيد التنفيذ 413 مشروعاً بإجمالي مخصص ثلاثة مليارات وثلاثمائة وثلاثة وسبعين مليوناً وتسعمائة وواحد وتسعين ألف ريال من إجمالي البرنامج الاستثماري وعدد 38 مشروعاً جديداً بإجمالي مخصص مائتين وستين مليوناً وتسعمائة واثنين وأربعين ألف ريال.

ونوه التقرير بأنه تم تنزيل 22 مشروعاً ضمن البرنامج الاستثماري المركزي للعام الحالي 2013م تتوزع في 3 مشاريع تربوية و7 مشاريع كهرباء و5 مشاريع طرق و7 مشاريع في الجهات الأخرى.

فيما تم تنزيل 45 مشروعاً من البرنامج الاستثماري المحلي للعام 2013م وهي مشاريع تم الانتهاء من تنفيذها وتصفية مستحقاتها خلال العام الماضي 2012م.